يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

حزيران/ يونيو ٢٠٠٩

ـ أقر مجلس الوزراء اللبناني موازنة عام ٢٠٠٩ بعجز قدره ٣,٣ مليار دولار، لكن وزارة المالية أشارت إلى نفقات متوقعة من خارج الموازنة، سترفع عجز الخزينة الإجمالي لعام ٢٠٠٩ إلى ٤,١٣ مليار دولار. وبلغت مخصصات وزارة الدفاع في الموازنة الجديدة ٩٠٤ ملايين دولار، والمبلغ المخصص لخدمة الدين العام هو ٤٢٦٠ مليون دولار، فيما بلغت قيمة الإنفاق الاستثماري ٦٦٠ مليون دولار. وبحسب وزارة المال، تم احتساب الموازنة على أساس نسبة نمو تبلغ ٣ بالمئة، وهي نسبة مرشحة للارتفاع، وعلى أساس معدل تضخم يبلغ ٥ بالمئة، ومعدل لأسعار النفط يبلغ ٥٠ دولاراً للبرميل، وهو ما يعني أن كل ارتفاع في سعر برميل النفط سيقيد في خانة عجز الخزينة، التي عليها دعم مؤسسة كهرباء لبنان وما تستهلكه من مشتقات نفطية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٩).

ـ توقعت التقارير أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي العالمي بشكل سلبي في عجز الميزانية السورية لعام ٢٠٠٩ الذي من المتوقع أن يبلغ العجز فيها ٢٦٦ مليار ليرة سورية (٥,٣ مليار دولار)، أي نحو ٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تراجعت إيرادات النفط السورية، وكذلك الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف للسنة الثالثة على التوالي. كذلك تقلصت تحويلات العاملين في الخارج بسبب ازدياد خسارة الوظائف في بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان المستوردة للعمالة. أما أموال الاستثمار في المشاريع العقارية الواردة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فتوقفت تقريباً (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٢٦، ١٩/ ٦/ ٢٠٠٩).

ـ توقعت اللجنة المغربية العليا للتخطيط أن يحقق اقتصاد المغرب نمواً بنسبة ٥,٣ بالمئة في العام الجاري، وأوضحت في أن ارتفاع إنتاج المغرب الزراعي سيعوض تباطؤ الإيرادات في قطاعات السياحة والتحويلات. وتوقعت اللجنة أن يبلغ النمو في القطاعات غير الزراعية ٢,٣ بالمئة، وهو أقل معدل في عقد مقابل ٥ بالمئة في المتوسط سنوياً منذ عام ٢٠٠٠. ورجحت اللجنة أن يرتفع معدل البطالة إلى مستوى ١٠,٥ بالمئة من مستواه الحالي، الذي يصل إلى ١٠,٢ بالمئة (**الجزيرة نت**، ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٩)

ـ تأكد أن اقليم كردستان العراق بدأ منذ الأول من الشهر الجاري تصدير نحو مئة ألف برميل من النفط الخام يومياً عبر الأنبوب الرابط بين كركوك وميناء جيحان التركي، رغم رفض الحكومة العراقية، التي ترى أنه لا يحق لإقليم كردستان توقيع عقود دون موافقتها (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٩).

ـ خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها المتوسطة المدى للطلب على النفط قائلة إن هناك احتمال حدوث انكماش يستمر فترة ممتدة، مشيرة إلى أن شبح نقص المعروض تراجع فقط ولم يزُل كلياً. وتوقعت الوكالة نمو الطلب على المنتجات النفطية بواقع ٥٤٠ ألف برميل يومياً في المتوسط للفترة بين عامي

٢٠٠٨ و٢٠١٤ ليرتفع الطلب بذلك من ٨٥,٩ مليون برميل يومياً إلى ٨٩ مليون برميل يومياً (**الجزيرة نت**، ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٩).

ـ قال وزير الطاقة والصناعة القطري عبد الله ابن حمد العطية إن إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال سيبلغ ٦٠ مليون طن سنوياً نهاية العام الجاري، وإنه سيرتفع إلى ٧٧ مليون طن في عام ٢٠١٠. وجاءت تصريحات العطية بعد أن تم توقيع اتفاقية بين شركة قطر للغاز المسال المحدودة وشركة البترول والغاز البولندية، تزود بموجبها قطر للغاز الشركة البولندية بمليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال لمدة عشرين عاماً. ووفقاً للاتفاقية، يتم تصدير الغاز الطبيعي المسال القطري إلى محطة استقبال جديدة للغاز الطبيعي المسال في بولندا من المقرر أن يبدأ تشغيلها في عام ٢٠١٤. وفي رد على سؤال عما إذا كانت الصفقة البولندية ستجعل قطر في منافسة ضارية مع روسيا التي كانت المورد الرئيسي لبولندا لفترة طويلة، قال العطية: إن سوق الغاز كبيرة وواسعة بدرجة كافية لاستيعاب الجميع، مضيفاً أن قطر لها نصيب من السوق مثلها مثل كافة الموردين، وأن هذه ليست منافسة (**الجزيرة نت**، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٩).

ـ أطلقت جامعة الدول العربية التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، الذي جاء تحت عنوان «هجرة الكفاءات.. نزيف أم فرص؟» وقد أعدته الجامعة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويعالج التقرير ظاهرة هجرة الكفاءات العربية من حيث حجمها وخصائصها ومحدداتها وتداعياتها سعياً إلى إطلاق حوار واسع حول هذه الظاهرة في علاقتها مع مختلف أبعاد التنمية والتكامل والاندماج الإقليمي العربي، وبغرض إثارة القضايا حول مختلف أبعاد الظاهرة. وأورد التقرير عدداً من البيانات بشأن عدد أصحاب الكفاءات العربية المقيمين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهم بمثابة مثال صارخ للنقل المعاكس للمعرفة، حيث فاقت أعدادهم المليون من أصحاب الشهادات الجامعية العليا، وهذا العدد يشمل فقط المولودين في دول عربية ولا يشمل أصحاب الكفاءات المهاجرين إلى الدول الأخرى. وذكر التقرير أنه بالمقارنة بجاليات أخرى، نجد أن أعداد أصحاب الكفاءات الصينية أو الهندية أقل، رغم أن سكان هذين البلدين يمثلون عدة أضعاف سكان المنطقة العربية، وهو ما يؤشر على أهمية جاليات الكفاءات العربية في المهجر. وذكر التقرير أن دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) تبرز باعتبارها الدول الأكثر إرسالاً لهذه النوعية من العمالة، حيث بلغت الكفاءات العربية المهاجرة من هذه البلدان حوالى نصف الكفاءات المولودة في البلدان العربية والمقيمة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتصل نسبتها إلى ٧٤ بالمئة، إذا أضيفت إليها الكفاءات اللبنانية والمصرية. ومن ناحية دول الاستقبال، تتركز الكفاءات المهاجرة في فرنسا، التي جمعت أكثر من ٤٠ بالمئة منها، فيما تستقبل الولايات المتحدة

الأمريكية ٢٣ بالمئة وكندا ١٠ بالمئة (**القدس العربي**، لندن، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٩).

تموز/ يوليو ٢٠٠٩

ـ أثارت الجولة الأولى من عمليات استثمار النفط في العراق، التي بدأت مع عدد من الشركات الأجنبية، اعتراضات من خبراء وسياسيين بسبب ما يقولون إنه أكبر عملية رهن لثروة العراق النفطية منذ تأميم النفط العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٧٢. وكان ٢٣ من أبرز خبراء النفط في العراق قد طالبوا في عريضة موجهة إلى الحكومة العراقية بتأجيل عقود التراخيص، واصفين تلك العقود بأنها «عقود جائرة بحق العراق وسيادته وثروة النفط والغاز فيه». ويرى هؤلاء الخبراء أن الشركات ستهيمن بموجب تلك العقود على الاحتياطيات النفطية لعدة عقود من السنين، باعتبارها ستتبع متطلبات مصالحها لتصدير النفط الخام، وهو ما سيبقي العراق اقتصاداً ريعياً طيلة العقود المقبلة. أما وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني، فيرى أن هذه العقود «ستحقق زيادة تقدر بأربعة ملايين برميل يومياً، وبشكل تدريجي، وأن المردودات المالية التي سوف تتحقق والتي تمتد إلى عشرين عاماً مقبلاً ستبلغ تريليون و٣٠٠ مليار دولار استناداً لسعر برميل نفطي مفترض يبلغ ٤٠ دولاراً» (**الجزيرة نت**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٩).

ـ بلغ إجمالي حجم المشاريع في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ في دول الخليج االعربية مع نهاية الربع الثاني من العام الحالي، نحو ٢,١ تريليون دولار، أي ما يوازي ضعفي إلى ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي الخليجي المتوقع لهذا العام. كما أن حصة كل فرد في دول الخليج من هذه المشاريع تبلغ نحو ٥٥ ألف دولار. ولحظ بنك الكويت الوطني أن من قيمة المشاريع الإجمالية البالغة ٢,١ تريليون دولار، نحو ٢٩ بالمئة (٦١٠ مليارات دولار) يجري تنفيذها حالياً، بينما ما يزال الباقي في مراحل التخطيط، وفقاً للنشرة الاقتصادية الصادرة مؤخراً عن البنك. وبالنظر إلى توزع تلك المشاريع بحسب القطاعات، لحظ البنك أن غالبيتها (٧٣ بالمئة من قيمتها الإجمالية) تتركز بصورة أو بأخرى في قطاع الإنشاء، وهو ما يلقي الضوء على الدور المؤثر لهذا القطاع، ليس في تطوير مستقبل المنطقة فحسب، بل كذلك في الأداء الاقتصادي لدول الخليج في الآونة الأخيرة. وفي المقابل، فإن حجم المصروفات في القطاعات الأخرى يعتبر قليلاً نسبياً، إذ إن إجمالي قيمة المشاريع في قطاع النفط مثلاً، وعلى الرغم من أهميته القصوى بالنسبة إلى المنطقة، تبلغ نحو ٢٣٦ مليار دولار، ما زال حوالى ثلثها قيد التنفيذ. وهذا الانحياز الواضح تجاه قطاع الإنشاء يعكس في جانب منه البنية الاقتصادية لدول الخليج، إذ إن محدودية الفرص المتوفرة في قطاع الصناعة يدفع بالنسبة الكبرى من الإنفاق الاستثماري إلى التوجه نحو الإنشاءات التي يجري تنفيذها لصالح قطاع الخدمات (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٢٨، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٩).

ـ قدم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي

حول الحالة بين العراق والكويت منذ الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتزامات العراق تسديد تعويضات غزو الكويت. وقد حث الأمين العام العراق والكويت على مناقشة بدائل لتسديد المبلغ المتبقي على العراق، وقدره ٢٥,٢ مليار دولار من مجموع ٥٢,٣ مليار دولار، سدد منها العراق إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات ٢٧,١ مليار دولار. ويسدد العراق ٥ بالمئة من جميع عائدات مبيعات النفط والغاز لصندوق التعويضات، وتطالب الحكومة العراقية مجلس الأمن بتخفيض هذه النسبة إلى ٢,٥ بالمئة (**الحياة**، بيروت، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٩).

- توقع وزير المال والاقتصاد المغربي صلاح الدين مزوار أن يحقق المغرب نمواً يصل إلى ٤ بالمئة عام ٢٠١٠، لكن ذلك سيتوقف على الإنتاج الزراعي، إذ يتأثر المغرب بالتقلبات المناخية أكثر من التقلبات المالية الدولية، فهو يكاد يكون اقتصاداً يعتمد على الماء والمطر، على الرغم من تراجع حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون ١٤ بالمئة، بفعل توسع الخدمات إلى ٥٣ بالمئة، وانتقال سكان البوادي إلى المدن الجديدة، وتغيير نظم العيش الحديثة. وتبقى أكثر تحديات المغرب متمثلة في مواجهة التقلبات المناخية وشح مصادر المياه، إضافة إلى تأمين فرص عمل كافية للأجيال المقبلة (٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً) (**الحياة**، بيروت، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٩).

- أفاد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ تحت عنوان «تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية» عن أن الثروة النفطية لدى البلدان العربية تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، مشيراً إلى أن الأوضاع الاقتصادية للعالم العربي تخفي الكثير من الضعف البنيوي لهذه الاقتصادات مما ينتج عنها زعزعة للأمن الاقتصادي لهذه الدول ولمواطنيها على السواء. وأشار التقرير إلى أن معظم الاقتصادات العربية تحولت بفعل النفط إلى الاستيراد والخدمات، على حساب قطاعات أخرى، وأصبحت أقل تصنيعاً مما كانت عليه قبل أربعة عقود. واعتبر التقرير البطالة مصدراً لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية، مشيراً إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية إلى ١٤,٤ بالمئة (عام ٢٠٠٥)، مقابل ٦,٣ بالمئة على المستوى العالمي. ويشير التقرير إلى أن نحو ٢٠ بالمئة من السكان العرب (عام ٢٠٠٥) يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يومياً (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٢٩، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٩).

آب/ أغسطس ٢٠٠٩

- رجح وزير المالية المصري يوسف بطرس غالي أن يحقق الاقتصاد المصري نسبة نمو تقترب من ٥ بالمئة في نهاية العام المالي الحالي. وأشار غالي إلى أن حكومة بلاده نجحت في الحفاظ على استقرار معدل العجز الكلي عند مستوى ٦,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. واعتبر أن ما أدلى به من أرقام يشير إلى أن الاقتصاد المصري تجاوز الأزمة المالية

العالمية. وكان الاقتصاد المصري تضرر من جراء تراجع إيرادات السياحة وقناة السويس والاستثمارات الأجنبية منذ انهيار الأسواق المالية العالمية في النصف الثاني من العام الماضي (**الجزيرة نت**، ٤/ ٨/ ٢٠٠٩).

- أفاد تقرير لمنظمة العمل العربية أن معدل البطالة في الضفة الغربية وصل في نهاية ٢٠٠٨ إلى ٣٣ بالمئة ووصل في قطاع غزة إلى ٤٥ بالمئة. وأظهر التقرير أن ٦٠ بالمئة من الفلسطينيين في الضفة يعيشون تحت خط الفقر، وتصل هذه النسبة إلى ٨٠ بالمئة في قطاع غزة (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٣٠، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٩).

- سجل هبوط في حجم القروض الجماعية في منطقة الخليج رغم أن البنوك الدولية تؤكد التزامها بالمنطقة، وأن بيوت التمويل المحلية تقول إنها سوف تستمر في دعم اقتصاداتها. وقد تم تسجيل ٢٢,٨ مليار دولار من القروض الجماعية وتمويلات المشروعات وإصدارات السندات في الشرق الأوسط هذا العام مقارنة بـ٨٥,٥ مليار دولار العام الماضي، و١٢٦,٩ ملياراً في عام ٢٠٠٧. ورغم أن وضع البنوك المحلية يتحسن حالياً، فإنها تواجه تصحيحاً في أسعار العقارات على طول المنطقة وعرضها، ومعوقات ائتمانية، وخسارة كبيرة في الاستثمارات. وتعتبر البنوك السعودية، التي تتمتع بوضع أفضل من غيرها نسبياً، الأكثر نشاطاً في مجال القروض الجماعية، التي يقودها في هذا العام البنك السعودي الفرنسي والراجحي، حيث قدمت قروضاً جماعية بلغت ٨٣٣ مليون دولار هذا العام (**الجزيرة نت**، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٩).

- أكد رئيس هيئة الكهرباء والماء البحريني عبد المجيد العوضي أن تكلفة إنشاء ربط شبكة كهرباء الخليج ستبلغ ملياراً و٤٦٥ مليون دولار، وأن مرحلة ربط كهرباء الخليج بالعالم ستكون بحلول عام ٢٠٢٠. وقال العوضي في حديث لـ **الجزيرة نت** إن مشروع الربط الكهربائي الخليجي يأتي في إطار سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين بناها التحتية لتتمكن من جلب الاستثمارات الأجنبية، ومن بينها ربط شبكات المياه ومؤسسات التعليم والسكك الحديد وتحقيق الوحدة الجمركية. ومن المتوقع أن يشمل مشروع الربط الكهربائي الخليجي، الذي بدأ في منتصف العام الجاري، الربط بين السعودية والكويت، إضافة إلى قطر والبحرين ثم الإمارات العربية المتحدة، تليها بعد عام واحد سلطنة عمان، عبر كابلات بحرية وأخرى أرضية. وبحسب العوضي، فإن المرحلة الثانية من المشروع بعد الربط الخليجي ستتم مع سورية ولبنان والأردن والضفة الغربية، إضافة إلى مصر وبلدان المغرب العربي ودول أفريقيا عن طريق البحر الأحمر بحيث تنتهي عام ٢٠١٥. ولن يكون قطاع غزة ضمن الربط الكهربائي على اعتبار أن محطة إنتاج الكهرباء فيه مربوطة بشبكة كهرباء الأراضي المحتلة، فضلاً على أن القطاع غير مربوط بشبكة الكهرباء الحالية بين بعض الدول المربوطة. أما في المرحلة الثالثة، فسيتم ربط الدول غير المربوطة كهربائياً، مثل اليمن، كما ستنفذ عملية الربط الكهربائي العالمي التي

ستتركز في أوروبا عن طريق سورية والمغرب، وسيتم ربط شرق آسيا عن طريق إيران، على أن تكتمل هذه المرحلة بحلول عام ٢٠٢٠ (**الجزيرة نت**، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٩).

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩

ـ رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في ختام أعمال دورته الـ ٨٤ في القاهرة، بمبادرة لبنان بإقامة معرض دائم للمنتجات العربية في مدينة طرابلس، ووافق على تجديد الروزنامة الزراعية اللبنانية الاستثنائية ضمن منطقة التجارة العربية الحرة، وهي الروزنامة التي تعفي لبنان من بعض أحكام منطقة التجارة العربية الحرة نظراً إلى ظروفه الاقتصادية. وأكد المجلس ضرورة إسراع الأقطار العربية في تنفيذ قرار قمة القاهرة الخاص بإعفاء السلع الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وإصدار تعليماتها في هذا الشأن إلى المنافذ الجمركية. ودعا المجلس الأقطار العربية إلى المساهمة الفاعلة في تمويل مشاريع التنمية في فلسطين من خلال صندوقي الأقصى والقدس، وتمكينها من دعم جهود الحكومة الفلسطينية لخلق فرص تنموية لمواجهة مشاكل البطالة والفقر. كذلك، دعا المجلس إلى إنهاء دراسات جدوى المشاريع الاقتصادية التي أقرتها القمة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت، تمهيداً لتنفيذها (**السفير**، بيروت، ٤/ ٩/ ٢٠٠٩).

ـ وقّعت سورية ومصر اتفاقاً لنقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأراضي السورية. وهذا الاتفاق جزء من اتفاق ستزود مصر سورية بموجبه بـ ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر أنبوب يمر في الأراضي الأردنية. وعندها ستتولى سورية تزويد لبنان بكمية مماثلة من الغاز. وكان لبنان قد وقّع مع مصر في الأسبوع الماضي الجزء المتعلق بهما من هذا الاتفاق، الذي سيُعمل به لمدة ١٥ عاماً قابلة للتجديد (**النهار**، بيروت، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٩).

ـ وافق زعماء مجموعة العشرين في قمتهم بمدينة بيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على إعطاء دور أكبر لدول آسيا وأمريكا اللاتينية، في تحول تاريخي يقر بتزايد نفوذ كلتا المنطقتين، قبل أن يواصلوا مناقشاتهم للمشاكل التي ما تزال تواجه الاقتصاد العالمي. ويمثل قرار تعزيز دور مجموعة العشرين لتكون منتدى لإدارة الاقتصاد العالمي، تغيراً كبيراً، بعدما كانت مجموعة السبع تضطلع بهذه المهمة طوال أكثر من ثلاثة عقود، وانضمت إليها روسيا لاحقاً، الأمر الذي يعكس تبدلاً لموازين القوى في السنوات الأربعين الأخيرة (**النهار**، بيروت، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٩). وقد اختتمت القمة أعمالها بالإعلان عن «طي صفحة زمن عدم المسؤولية لتبنّي مجموعة من السياسات والتنظيمات والإصلاحات للرد على احتياجات القرن الـ ٢١». وخرجت القمة بتوصيات بالإبقاء على خطط التحفيز التي أطلقتها الدول الأعضاء لمعالجة الأزمة الاقتصادية، مشددة على العمل التدريجي

لسحب برامج التحفيز مع استقرار الأسواق. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك ٤ توصيات: **أولاً**، وضع الآلية للتعاون الدولي في وضع السياسات المالية، **وثانياً**، العمل المناسب لمراقبة أسواق كل دولة ووضع آليات الشفافية المناسبة لمنع أزمة اقتصادية مماثلة، **وثالثاً**، تم الاتفاق على سحب الإعانات المالية للوقود الأحفوري تدريجياً، وهي الإعانات التي يصل حجمها إلى ٣٠٠ مليار دولار، ودعم مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، **ورابعاً**، تم الاتفاق على إصلاح المنظمات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي. ولكن على الرغم من توسيع نادي الدول المهمة إلى عشرين عضواً، فإن البلدان الفقيرة لم تحقق أي مكسب من قمة بيتسبرغ، كما أسف مدافعون عن مصالحها. ولفتت الحملة الألفية للأمم المتحدة إلى أنها ليست بداية جيدة لمجموعة العشرين، التي أصبحت «المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي». وقال سليل شيتي مدير الحملة الألفية إن «قادة مجموعة العشرين ركزوا على مواضيع مثل العلاوات والمكافآت وليس على حاجات ١,٤ مليار بشري يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، حتى إن حياتهم مهددة بالأزمة الاقتصادية». وأضاف: «لا نرى في بيان القمة أية إشارة إلى ٥٠ مليار دولار وعد بها هؤلاء القادة الدول الفقيرة (في أثناء قمتهم السابقة) في نيسان/ أبريل الماضي، ودفع منها فقط أقل من النصف». وتقدر الحملة الألفية بـ ٣٣ مليار دولار النقص في المساعدات الموعود بها للبلدان الفقيرة حتى أواخر عام ٢٠١٠ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٩).

ـ استبعدت سلطنة عمان التراجع عن قرار الانسحاب من خطط الوحدة النقدية الخليجية، وقال محافظ البنك المركزي العماني حمود سنجور الزدجالي إن قرار السلطنة بالانسحاب نهائي. كذلك اعتبر محافظ المصرف المركزي الإماراتي سلطان بن ناصر السويدي أن ليس هناك في الوقت الراهن حلول وسط تعيد بلاده إلى خطط الوحدة النقدية الخليجية (**الجزيرة نت**، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٩).

ـ قدمت الولايات المتحدة إلى الأردن ٤١١ مليون دولار لدعم موازنة الحكومة الأردنية ومشاريع تنموية. وتمثل هذه المساعدات الدفعة الثانية من برنامج المساعدات الأمريكية للأردن لعام ٢٠٠٩ (**النهار**، بيروت، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٩).

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩

ـ قدر نمو العجز في الموازنة الأردنية لعام ٢٠٠٩ بنحو ٤٠ بالمئة، ليصل إلى نحو ١,١ مليار دينار أردني (نحو ١,٥٤ مليار دولار)، فيما قدر معدل البطالة في النصف الأول من السنة الجارية بنحو ١٤ بالمئة، أي بارتفاع نقطتين تقريباً، بينما تراجع النمو الاقتصادي إلى ٣,٢ بالمئة. وترافقت هذه الأرقام مع مؤشرات سلبية أخرى، من بينها تراجع التدفقات الاستثمارية بنسبة ٦٥ بالمئة (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٣٣، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٩).

ـ اختتم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

اجتماعاتهما السنوية في إسطنبول بالاتفاق على منح الصندوق صلاحيات واسعة لضمان نهوض دائم من أسوأ أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ الركود العظيم. وبحث المجتمعون في التعافي البطيء للاقتصاد العالمي الذي قادته الصين وغيرها من الدول الناشئة، والذي يمكن أن يتوقف مع ارتفاع معدلات البطالة والضغوط الشديدة التي يتعرض لها النظام المالي. وتعهد الصندوق والبنك الدوليان تطبيق إصلاحات شاملة لتحسين الشفافية والإدارة، ومنح الدول غير الممثلة بشكل كاف صلاحيات تصويت. وقال رئيس البنك الدولي روبرت زوليك إنه «إذا كانت الدول النامية جزءاً من الحل، فعليها كذلك أن تكون جزءاً من النقاش». وبدت الانقسامات واضحة بشأن طموح صندوق النقد الدولي لأن يصبح «صندوق النقد الدولي الجديد»، الملجأ الأخير والمراقب لخطة مجموعة العشرين نحو نمو مستدام . وقد طلبت لجنة توجيه السياسة في صندوق النقد الدولي من الصندوق معالجة أربعة مجالات إصلاح رئيسية هي: صلاحيات الصندوق ودوره المالي والمراقبة المتعددة الطرف والإدارة. ويلحظ هذا الأمر منح الدول التي لا تحظى بتمثيل كاف سلطات تصويت بنسبة ٥ بالمئة على الأقل، وذلك طبقاً لما أوصت به مجموعة العشرين للدول الغنية والناشئة . ورأى كارلوس كوينان، الخبير في معهد الأمريكيتين في فرنسا، أن «صدقية الصندوق ما تزال مهتزة، مشيراً إلى أن الصندوق عزز دوره كمؤسسة إنقاذ وكمؤسسة دولية وحيدة يمكن أن تقدم مساعدات، لكنه ما يزال من غير الواضح ما هي الشروط التي ستفرض على القروض الجديدة، وكيف يمكن توزيع سلطات التصويت لإعطاء الدول الناشئة وزناً أكبر، وبالتالي اكتساب مزيد من الصدقية. وطلب البنك الدولي مزيداً من القروض بعد عام ثان على التوالي من المبالغ القياسية التي أقرضها للدول النامية والفقيرة. وقال زوليك: «مع اقترابنا من منتصف العام المقبل . . ، سنبدأ بمواجهة بعض القيود الجدية، وعلينا أن نبدأ الترشيد والتركيز على الدول ذات الدخل المنخفض. .». وقد صادق صانعو السياسة على أول زيادة في رأس المال العام للبنك الدولي بعدما أشارت التوقعات إلى أن الأزمة الاقتصادية ستدفع نحو ٩٠ مليون شخص إضافي إلى الفقر بحلول عام ٢٠١٠، فتصاعدت دعوات إلى زيادة تمويل الصندوق، فيما حذرت ألمانيا من أن الزيادة في احتياطيات الصندوق يجب أن تكون مؤقتة لأنها يمكن أن تشجع الحكومات على تبنّي سياسات اقتصادية خطرة ثم تعود لتطلب من الصندوق أن ينقذها في حال فشل تلك السياسات (**الرياض**، الرياض، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٩).

ـ أشار تقرير شامل لبنك الاعتماد اللبناني أن الاقتصاد اللبناني يواصل أداءه المتميز في عام ٢٠٠٩ على الرغم من التداعيات الخطيرة للأزمة المالية العالمية وركود الاقتصاد العالمي، بحيث بقيت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية قوية، وذلك بفضل عودة الثقة بالاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى صلابة القطاع

المصرفي (حيث سجلت الميزانية المجمعة للمصارف في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ مبلغ ١٠٥,٣٨ مليار دولار)، والسياسة الحذرة المعتمدة من قبل مصرف لبنان، والانتعاش غير المسبوق للحركة السياحية. مع ذلك، يضيف التقرير أن هناك معضلة يجب معالجتها تتمثل في الدين العام المتراكم الذي بلغ نحو ١٥٣ بالمئة من الناتج المحلي في النصف الأول من العام ٢٠٠٩، وهذه المعضلة تبقي لبنان أسير دائرة مفرغة من عجز متكرر في الخزينة، نتيجة تفاقم خدمة الدين التي شكلت ٤٣,٦٩ بالمئة من مجمل الإيرادات في عام ٢٠٠٨ (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٣٤، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٩).

- أبدت سورية تريثاً في توقيع اتفاق الشراكة مع أوروبا في الموعد الذي حددته الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، بعدما وقعته بالأحرف الأولى عام ٢٠٠٤، قبل تجميد أوروبا العملية لأسباب سياسية وأخرى تتعلق بحقوق الإنسان. وذكر مصدر سوري أن سورية تحتاج إلى مزيد من الوقت لتقييم تبعات الاتفاق على ماليتها واقتصادها، وتحديداً قطاعاتها الإنتاجية التي تتأثر مباشرة بإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الأوروبية (**النهار**، بيروت، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩).

- ذكرت شبكة الـ **سي.إن.إن.** الأمريكية أن الإدارة الأمريكية تعمل على تشجيع بلدان الخليج النفطية على رفع صادراتها النفطية إلى الصين في سياق مسعى لتقليل اعتماد بكين على النفط الإيراني، وبالتالي تليين موقفها تجاه فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران بسبب برنامجها النووي. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩، زودت السعودية الصين بنحو ٧٤٠ ألف برميل يومياً لتعد أكبر مصدّر للطاقة إلى الصين، تلتها إيران بنحو ٥٤٠ ألف برميل في اليوم. وتعتزم الإمارات العربية المتحدة زيادة حجم صادراتها إلى الصين على مدى الأشهر الستة المقبلة إلى ما بين ١٥٠ ألف و٢٠٠ ألف يومياً عن المعدل الراهن والبالغ ٥٠ ألف برميل يومياً (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٣٥، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩).

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩

- أكد البنك المركزي الجزائري أن تسديد الجزائر لديونها الخارجية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٨ سمح بتخفيض هذا الدين من ١٠,٩ مليارات دولار إلى نحو ٥,٥ مليارات دولار. وأعلن أن الاحتياطيات من العملات الأجنبية ارتفعت بشكل ثابت، لتصل في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ إلى نحو ١٤٤ مليار دولار (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٤٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩).

- وقعت الحكومة العراقية مع ائتلاف يضم بريتش بتروليوم البريطانية وشركة النفط الوطنية الصينية عقداً لتطوير حقل الرميلة في جنوب العراق، وهو الحقل الذي يضم احتياطيات تقدر بحوالى ١٧,٨ مليار برميل، وينتج أكثر من مليون برميل يومياً. وقد تعهدت الشركة البريطانية

برفع إنتاج الحقل إلى ٢,٨٥ مليون برميل يومياً خلال ٦ سنوات (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٣/ ١١/ ٢٠٠٩). ويخطط العراق لرفع إنتاجه من النفط إلى حدود ٦ ملايين برميل يومياً، أي نحو ثلاثة أضعاف على ما هو عليه الآن، وذلك خلال ٨٠ شهراً، بعد أن وقع عقداً ضخماً مع كل من إكسون موبيل البريطانية ـ الهولندية لتطوير حقل القرنة الغربية، وبعد توقيع عقد لتطوير حقل نفط الزبير مع مجموعة بقيادة شركو إيني الإيطالية. وسيوقع العراق عقوداً مع شركات روسية وأخرى أمريكية (**الحياة**، بيروت، ٦/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ انعقدت في شرم الشيخ اجتماعات المنتدى الصيني ـ الأفريقي. وألقى الرئيس المصري حسني مبارك كلمة الافتتاح، مطالباً بتخفيف أعباء ديون الدول الأفريقية، ودعم برامج الأمن الغذائي فيها، والتصدي لمحاولات تهميشها. من جهة ثانية، أكد وين جياو باو، رئيس وزراء الصين، أهمية التعاون بين الجانبين، معلناً أن الصين ستقدم ١٠ مليارات دولار قروضاً ميسرة إلى الدول الأفريقية (**الأهرام**، القاهرة، ٩/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ أقر نحو ستين من رؤساء الدول والحكومات المشاركين في أعمال قمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما حول الأمن الغذائي في العالم، التي غاب عنها قادة الدول الغنية، بياناً ختامياً يتعهدون فيه بـ «القضاء على الجوع» الذي يعانيه مليار شخص في العالم، دون تحديد مهلة أو خطة لذلك، ودون تخصيص مبالغ معيّنة لدعم الإنتاج الزراعي في الدول الفقيرة. وقد انتقد الرئيس الليبي معمر القذافي «الإقطاعية الجديدة» في أفريقيا والشركات الأجنبية التي تشتري الأراضي الزراعية وتفرض ما سمّاه «المحاصيل الشيطانية» (**السفير**، بيروت، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٩). واعتبر مقرر الأمم المتحدة الخاص للحق في الغذاء أوليفييه دي شوتر أن حدوث أزمة جديدة في أسعار الغذاء بات مجرد مسألة وقت، وذلك في انتقاد لزعماء العالم لعدم التصدي لما اعتبره العاملين الرئيسيين وراء ارتفاع الأسعار عام ٢٠٠٨ وهما المضاربة والوقود الحيوي. وأكد دي شوتر أن قمة الغذاء للأمم المتحدة التي عقدت في روما فشلت في التطرق إلى وقوع أسواق الغذاء العالمية تحت هيمنة شركات أعمال تجارية زراعية كبيرة، تعمل دون أي نوع من الرقابة (**السفير**، بيروت، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ دشن الرئيس السوري بشار الأسد، أمس، المرحلة الأولى من مشروع خط الغاز العربي في منطقة الريان في حمص. ويهدف المشروع إلى ربط الشبكة العربية للغاز بالشبكتين الأوروبية والآسيوية، بما يسمح بنقل الغاز بين دول بلاد الشام، وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والغربية. وتقوم المرحلة الأولى من المشروع على هدف نقل وتوزيع الغاز الطبيعي من مصر إلى سورية ولبنان مروراً بالأردن، مع إمكانية أن يشمل العراق، كما سيصل إلى شبكة الغاز التركية التي تعمل على بناء شبكة متصلة بمنابع الغاز الآذري، بهدف نقله إلى أوروبا الغربية (**السفير**، بيروت، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ توقع بنك الكويت الوطني أن تحقق موازنة الكويت لعام ٢٠٠٩ فائضاً يقدره بنحو ٤ مليارات دينار كويتي، أي ما يعادل ١٤ مليار دولار. من ناحية ثانية، أفاد البنك أنه سجل زيادة في توظيف الكويتيين خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩ قدرها ١٠ آلاف موظف، وانخفضت نسبة البطالة من ٤,٩ بالمئة في نهاية العام ٢٠٠٨ إلى ٤,٢ بالمئة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. ولاحظ أن عدد سكان الكويت بقي ثابتاً عند الرقم المسجل في العام ٢٠٠٨ وهو ٣,٤٤ ملايين نسمة، وعزا ذلك إلى مغادرة البلاد نحو ١٥ ألفاً من الوافدين أو الأجانب (الذين يشكلون ٦٨ بالمئة من السكان) نتيجة ارتفاع نسب البطالة في صفوفهم (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ٤٧، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ حققت ليبيا عائدات نفطية ـ حتى منتصف عام ٢٠٠٩ ـ قدرها ١١ مليار و٨١٨ مليون دولار، فيما بلغت العائدات غير النفطية ٣ مليارات و٣٢٢ مليون دولار. وكانت ليبيا سجلت في عام ٢٠٠٨ عائدات نفطية قدرها ٥٣ ملياراً و٢٣٧ مليون دولار، الأمر الذي يشير إلى تراجع كبير في العائدات النفطية خلال عام ٢٠٠٩ نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي سجل في العام ٢٠٠٨ ثم الهبوط الحاد في الأسعار في تموز/ يوليو من العام نفسه (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ٤٧، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ أفادت هيئة قناة السويس أنها حققت عائدات تقدر بنحو ٣٩٩ مليون دولار خلال تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ بنسبة ارتفاع قدرها ٤,٣ بالمئة عن عائدات شهر أيلول/ سبتمبر الذي سبقه (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ٤٧، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ قدر البنك السعودي الفرنسي معدل التضخم السنوي الذي تواجهه السعودية في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥,١ بالمئة (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ٤٧، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة الوقوف وراء المصارف الأجنبية والمحلية في البلاد من طريق توفير مزيد من السيولة لها، بينما استعدت الأسواق العالمية لمواجهة بداية أسبوع صعبة على خلفية طلب شركتين تابعتين لإمارة دبي تأخير دفع نحو ٦٠ مليار دولار من ديونهما ستة أشهر. ويذكر أن دبي هزّت عالم المال في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، حين قالت إنها ستطلب من دائني شركتي «دبي العالمية» و«نخيل» الموافقة على تأجيل دفع مليارات الدولارات من الديون كخطوة أولى لإعادة الهيكلة (**النهار**، بيروت، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٩).

ـ أقرت الحكومة السورية موازنة عام ٢٠١٠ بعجز قدره ٣,٩ مليارات دولار، أي بنسبة تقل ٢٢ بالمئة عن العجز في موازنة ٢٠٠٩، الذي قدر بنحو ٥ مليارات دولار (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ٤٨، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٩).

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩

ـ واجهت إمارة أبو ظبي الاستحقاق الأول لأزمة مجموعة «دبي العالمية» مع الدائنين من خلال صكوك ذراعها العقارية «نخيل»، فتدخلت وقدمت دعماً بعشرة مليارات دولار لحكومة دبي انعكس ارتياحاً كبيراً في الأسواق. وأعلنت حكومة دبي أنها ستسدد صكوك «نخيل» باستخدام «الدعم المالي المهم والحيوي»، مؤكدة التزام دفع كل استحقاقات الدائنين إلى حين إنجاز عملية إعادة هيكلة «دبي العالمية»، التابعة لحكومة دبي ومالكة «نخيل». وكذلك قررت حكومة الإمارة تأليف لجنة قضائية خاصة لـ «الفصل في المنازعات المتعلقة بتسوية الوضع المالي لمؤسسة دبي العالمية والشركات التابعة لها»، وأعلنت قانوناً جديداً لإشهار الإفلاس (**النهار**، بيروت، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٩).

ـ اتخذ قادة مجلس التعاون الخليجي في ختام أعمال قمتهم الثلاثين في الكويت جملة من القرارات التي تصب في صالح إقامة السوق الخليجية المشتركة، حيث دعوا إلى وضع جدول زمني للوحدة النقدية الخليجية، وإنشاء مجلس نقدي مشترك، تمهيداً لاتحاد نقدي بالتوازي مع اتحاد جمركي. كما أقروا مشاريع تكاملية أخرى، مثل الربط بشبكة كهربائية وسكة حديد. وقبل ساعات من اختتام القمة، قال وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي إن محافظي البنوك المركزية في الدول الأربع الماضية في مشروع الاتحاد النقدي (السعودية وقطر والكويت والبحرين) سيضعون جدولاً زمنياً لإقامة بنك مركزي خليجي مشترك. وعبّر عن أمله في انضمام الإمارات وسلطنة عمان قريباً إلى المشروع الذي يفترض أن يفضي إلى عملة خليجية موحدة (**الجزيرة نت**، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٩).

ـ قال وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، إن الأزمة الاقتصادية في دبي الناجمة عن ديون مجموعة «دبي العالمية»، «انتهت»، في وقت أصدر حاكم إمارة دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، سلسلة تشريعات مالية واقتصادية ترمي إلى ضبط النفقات (**السفير**، بيروت، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٩).

ـ أفاد تقرير «تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية»، الذي صدر على هامش اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في القاهرة وأعدّته جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن العرب أمام ستة تحديات إنمائية خلال العقد المقبل، أبرزها « خلق ٥١ مليون فرصة عمل جديدة بحلول ٢٠١٠»، والحفاظ على معدلات بطالة ثابتة «هي الأعلى عالمياً»، و«حماية الفقراء»، الذين يشكلون ٤٠ بالمئة من السكان العرب، وهو ما يعني وجود نحو ١٤٠ مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر. كما جاء في التقرير أن «نسبة الشباب بين إجمالي العاطلين عن العمل تزيد على ٥٠ بالمئة، ما يجعل معدل البطالة الأعلى عالمياً، ويفوق المعدل العالمي بنسبة ٧٧,٨ بالمئة». وقد أبدت أقطار عربية عدة تحفظات على

بيانات التقرير إلى حد المطالبة بعدم نشرها قبل عرضها على الحكومات العربية للتدقيق في صحتها. ووأوصى التقرير باعتماد نهج اقتصادي جديد يعتمد على عنصرين مترابطين، **الأول**: التحول من نموذج نمو قائم على النفط والمواد الأولية إلى نموذج الدولة التنموية، و**الثاني**: تعهد الأقطار العربية الغنية بدعم القضاء على الجوع في المنطقة كلها (**السفير**، بيروت، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩).

ـ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى دمشق ليرئس الجانب التركي في الاجتماع الأول لمجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى بين سورية وتركيا، ويوقع نحو ٥٠ اتفاقاً للتعاون بين البلدين. وقد شهدت العلاقات السورية ـ التركية تطوراً كبيراً، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، بينما بلغ في عام ٢٠٠٩ ملياري دولار. ويأمل البلدان في أن يصل حجم التبادل في السنوات المقبلة إلى خمسة مليارات دولار (**النهار**، بيروت، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٩).

ـ وقّعت مجموعة تقودها مؤسسة «لوك أويل» الروسية للطاقة اتفاقاً مبدئياً لتطوير المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة العراقي العملاق للنفط، بينما زادت شريكتها «شتات أويل» النروجية حصتها في الحقل. ومنح العراق مؤسسات عالمية عقود تطوير عشرة حقول نفطية في مناقصتين هذه السنة. وإذا حققت الصفقات المرجو منها، فقد تتضاعف الطاقة الإنتاجية للعراق أكثر من أربع مرات إلى نحو ١٢ مليون برميل يومياً لينافس السعودية، التي هي أكبر دولة مصدّرة للنفط في العالم. وتقدر احتياطيات الحقل النفطي الواقع في جنوب العراق بنحو ١٢,٩ مليار برميل من الخام، وهو أحد أكثر الحقول تميزاً في البلاد (**النهار**، بيروت، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٩) ■